

الهجرة غير الشرعية من دول حزام الساحل الإفريقي إلى أوروبا: الكل رابح

قسم الجغرافيا- كلية الآداب - جامعة الملك فيصل
المملكة العربية السعودية

أ. د. عمر أحمد المصطفى حياتي

مستخلص:

يهدف هذا البحث لإلقاء الضوء على الهجرة غير الشرعية من منطقة حزام الساحل الإفريقي إلى دول الاتحاد الأوروبي: طرقها والمخاطرة فيها، وسياسات دول الاتحاد حيالها، والعائد منها للدولة المرسل والمهاجر نفسه والدولة المستقبلة. أعتمد في إعدادة على المنهج الاستنباطي، وجمعت بياناته من بحوث ودراسات سابقة وتقارير رسمية وكتب في مجاله بغية تحقيق أهدافه. تم تصميم نموذج لمعالجة فكرة الكل رابح في الهجرة للشركاء الثلاثة: الدولة المرسل، المهاجر، والدولة المستقبلة. وتوصل البحث إلى أن الهجرة غير الشرعية محفوفة بالمخاطر وقد تؤدي إلى فقدان الحياة، وأن دول الاتحاد بعد أن كانت متشددة تجاه الهجرة غير الشرعية إلا أنها أصبحت أكثر مرونة لحاجتها للعمالة في القطاعين الزراعي والصناعي. وأن فكرة الكل رابح في الهجرة للأطراف الثلاثة ليست متوازنة، إذ تنخفض نسبة البطالة في الدولة المرسل، وتستفيد من عائدات التحويلات المالية للمهاجرين، ويرتفع فيها مستوى معيشة ذوي المهاجرين منها. أما استفادة المهاجر فتتلخص في حصوله على عمل ودخل ثابت وتأمين صحي وخدمات جيدة وفرص تأهيل، وإدخال جزء من دخله ليستثمره حين يعود لبلده. وتستفيد الدولة المستقبلة (دول الاتحاد الأوروبي)، وهي الرابح الأكبر في هذه الموازنة، باستقبالها أيدي عاملة لم تسهم في إعدادها وهي في حاجة ماسة لها باعتبار أن مجتمعاتها تعاني من الشيخوخة، وتزيد من الطاقة الإنتاجية والاقتصاد القومي بشغلها وظائف يعف عنها المواطنون عن أدائها، وتساهم في تقليل الإنفاق على الخدمات بتسديدها للضرائب، وإثراء الجانب الثقافي.

الكلمات المفتاحية: حزام الساحل الإفريقي، دول الاتحاد الأوروبي، الهجرة غير الشرعية، الكيل بمكيالين، الكل رابح.

Illegal Migration from the African Sahel Belt Countries to Europe: Everyone Wins

Prof. Omer Ahmed El Mustafa Hayati

Abstract:

This research aims to shed light on the illegal immigration from the African Sahel Belt to the European Union Countries: its routes, risks, and the policies of European Union Countries towards it. The impact on the triangle of migration to sending country, immigrants and receiving country were also under focus in this research. Deductive approach has been adopted, Data collected from previous related research-

es, official reports and books, in order to achieve its goals. A model is designed to address the concept of “win – win” situation in migration for the three stakeholders: the sending country, immigrants, and receiving country. The research concluded that illegal immigration is fraught with dangers and may lead to the loss of life. Although the European countries were initially strict towards illegal immigration, yet, they become more flexible because of their need for labour in the agricultural and industrial sectors. The idea of “win - win” situation in immigration to the three parties is not balanced and defeated, as the unemployment rate in the sending country decreases, it benefits from the proceeds of immigrant remittances, and the standard of living of the immigrants’ families increases. As for the immigrants’ benefits, it can be summed up in obtaining a job, a stable income, health insurance, good services, training opportunities, and saving part of their income to invest when they return to their country. The receiving country, which is the biggest winner and beneficiary in this deal, receiving a workforce that did not contribute to its training and preparation and is in dire need, given that the European Union countries suffer from aging, the increased production capacity and the national economy by filling jobs that citizens pardon, and contribute to reducing expenditure on services by paying taxes and enriching the cultural aspect.

Key words: African Sahel Belt, European Union Countries, Illegal Immigration, Double Standards, Everyone is a Winner “ win – win”.

مقدمة:

شهدت دول العالم في السنوات الأخيرة انتقالاً مكثفاً ومنظماً وآمناً لأفراد وأسر وجماعات في ظل سياسات وقوانين الهجرة التي تصدرها تلك الدولية. وليس بالضرورة أن يكون ذلك الانتقال وتلك الهجرة سلساً ومحكوماً دائماً بتلك القوانين طالما أن هنالك سبلاً غير شرعية يسلكها المهاجرون بغية دخول دولة ما بصورة غير قانونية. الأمر الذي خلق بعداً جديداً في دراسات الهجرة التي لم تعد قائمة فقط على دوافع الهجرة في إطار عوامل الجذب والطرْد، وإيجابياتها وسلبياتها، والعائد منها لدى المهاجر. بل تخطت ذلك المنحى لتفتح باباً في مجال دراسات الهجرة غير الشرعية ومكاسب كل طرف فيها: الدولة المرسلة والمهاجر نفسه والدولة المستقبلة. يهدف هذا المقال لتتبع مسارات هجرة الأفارقة غير الشرعية من دول حزام الساحل الإفريقي والعائد من الهجرة للأطراف الثلاثة سائلة الذكر. اعتمد في إعداد على المنهج الاستنباطي، وجمعت بياناته ومعلوماته من بحوث سابقة في مجاله وكتب في علم السكان وأبحاث على شبكة الانترنت.

الهجرة:

عبر التاريخ بدأ الإنسان أولى استراتيجياته للتكيف مع بيئته الطبيعية متنقلاً من مكان لآخر بحثاً عن الغذاء والأمن، فالانتقال، إذًا، ظاهرة اجتماعية مستمرة موعلة في القدم، قدم الإنسان نفسه، وإن تعددت حديثاً أهدافها واختلفت وسائلها. عرفت الأمم المتحدة الهجرة بأنها نوعاً من أنواع التحركات المكانية بين وحدة مكانية وأخرى يستلزم تغييراً في مكان الإقامة. وبالمقابل، فالمهاجر هو أي شخص ينتقل أو انتقل عبر حدود دولية أو داخل دولة بعيداً عن مكان إقامته المعتاد، بغض النظر عن الوضع القانوني له، وأسباب حركته، ومدة إقامته، ونوعها، طوعية كانت أم غير طوعية (IOM, 2021).

ظهر مفهوم الهجرة غير الشرعية «غير القانونية أو السرية» بعد ترسيم الحدود السياسية للدول وتحديد المعابر القانونية، وأصبح تجاوز الحدود الدولية بصورة غير نظامية من دولة إلى أخرى عملاً غير شرعي، ومخالفًا لأنظمة الدولة المهاجر إليها وقوانين الجنسية والإقامة فيها. فالهجرة غير الشرعية بهذا المعنى، ظاهرة عالمية تعاني منها العديد من الدول، المتقدمة منها، كالولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي وأستراليا، والنامية كدول الخليج العربي ودول غربي إفريقيا.

وقد يشير مصطلح الاتجار بالبشر إلى الهجرة غير الشرعية بشكل أو بآخر، ذلك لأنه يعني «تقديم المساعدة لغير المواطنين أو غير المقيمين بشكل دائم للدخول غير الشرعي إلى بلد ما للاستفادة من الامتيازات التي يتمتع بها بشكل مباشر وغير مباشر» (برتكول باليرمو، 2000). وبناء عليه يعرف المهاجر غير الشرعي بأنه «كل شخص يدخل أو يقيم، أو يعمل خارج وطنه دون حيازة الترخيص القانوني اللازم» (Bureau In-ternational du Travail, 2004). واكتسبت الظاهرة بعداً إعلامياً سياسياً وأكاديمياً في السنوات الأخيرة، خاصة بعد تفاقم موجاتها من الدول الإفريقية إلى أوروبا عبر حوض البحر الأبيض المتوسط، الأمر الذي شكل رهاناً أساسياً في العلاقات بين دول شمالي إفريقيا ودول الاتحاد الأوروبي والمعروفة بالعلاقات الأقرومتوسطية (حافظ، 2013، برقوم، 2022).

بناءً على تحليل التكلفة والعائد من الهجرة (Cost Benefit Analysis) فإن المهاجر يدرس كل الخيارات الممكنة بناء على التكلفة والمنافع المتوقعة. ويعد قائمة شاملة لجميع التكاليف، مباشرة كانت أم غير مباشرة، فضلاً عن تكاليف الفرص وتكاليف المخاطر المحتملة. كما يعد قائمة أخرى تشمل الإيرادات المتوقعة، مباشرة كانت أم غير مباشرة. وعلى ضوء ذلك يتخذ قرار الهجرة مرجحاً كفة المنافع المتوقعة والفرص على كفة التكلفة والمخاطر. ولكن من ناحية أخرى، لا يشمل تحليل التكلفة والعائد، في معظم الأحيان، ما يقدمه المهاجر لدولة المهجر (المستقبلية للهجرة) من قدرات ومهارات وخبرات نظير العائد من عمله، ولا ما يساهم به من موازنة في سوق العمل بها، ولا ما يساهم به في اقتصاد دولته (المرسلة للهجرة) عبر تحويلاته المالية منظمه كانت أم متقطعة، يسيرة كانت أم معتبرة. وهذا يشير إلى أن مفهوم تحليل العائد من الهجرة وتكلفتها قد يتخطى، بصورة لا تدع مجالاً للشك، عتبة استفادة المهاجر فقط من الهجرة ليشمل مستفيدين آخرين منها.

مسترشداً بكتاب العادات السبع (The Seven Habits) لستيفن كوفي (Stephan, 2013) أدخل البنك الدولي عام 2006، لأول مرة في أدبيات الهجرة، مفهوم الكل رابع في الهجرة «win - win»، منتحياً

بمفهوم الهجرة منحى غير تقليدي. منحى يركز على الجوانب الإيجابية للهجرة، ويرى أنه لا خاسر فيها، إن أمعن النظر في استفادة أطراف ثلاثة هي: الدولة المرسل، والدولة المستقبلة، المهاجر نفسه.

وعلى الرغم من أن فكرة الكل رابح في الهجرة، من حيث المبدأ تبدو إيجابية، إلا أن تقييم العائد المادي من الهجرة يظل دائماً هو المحك، باعتباره الهدف الأسمى، وله القدح الملقى في أسباب الهجرة. ومما يدل على ذلك فإن كثيراً من المهاجرين، خاصة الأفارقة، يغادرون أوطانهم هروباً من التدهور البيئي، والنزاعات القبلية، والحروب. وتصبح هجرتهم دائمة ما طاب لهم مقام فيه أمن غذائي وأمن آخر على أرواحهم. وقليل من المهاجرين تعود هجرتهم لأسباب تعليمية أو للم شمل العائلي، والغالبية العظمى منهم، خاصة الشباب، تغريه الفجوة الاقتصادية وحياة الرفاه الكبيرة الموجودة بين الدول الصناعية والمناطق الأقل تطوراً في العالم.

هذا المقال محاولة لتبيان فكرة الكل رابح في الهجرة، للأطراف الثلاثة سالف الذكر، بالتركيز على المهاجرين غير الشرعيين من دول حزام الساحل الإفريقي إلى دول الاتحاد الأوروبي.

حزام الساحل الإفريقي:

يقع في النصف الشمالي من القارة الإفريقية وينحصر بين دائرتي عرض 12 - 20 درجة شمال خط الاستواء، ويفصل بين الصحراء الكبرى شمالاً وإقليم السافانا جنوباً. ويمتد جغرافياً من السنغال على ساحل المحيط الأطلسي غرباً وحتى إريتريا على ساحل البحر الأحمر شرقاً، في مساحة قدرها 650 ألف كيلومتراً مربعاً (7000 كيلومتر طولاً و500 كيلومتر عرضاً). يمر هذا الحزام جغرافياً من الغرب للشرق بالسنغال، وموريتانيا، ومالي، وبوركينا فاسو، والنيجر، ونيجيريا، وتشاد، والسودان، وإريتريا (Ibrahim, 1984). ويتميز باضطرابات مناخية شديدة، تظهر في تباين واضح في درجات الحرارة يعكسه مدى حراري كبير. وعلى الرغم من أن معدلات الأمطار فيه تتراوح بين 100 - 600 ملم من الجنوب إلى الشمال، إلا أنها، رغم ارتفاعها في الجنوب، تتميز بتباين كبير في زمن تساقطها وفي مكانه أيضاً، الأمر الذي جعل بعض مناطق الحزام تغمرها سيول وفيضانات في الفصل المطير ومناطق أخرى كثر يضر بها جفاف في فترات متباعدة في ذات الوقت. وإلى هذا يرد تباين كثافة الغطاء النباتي في الحزام، الذي تغطي عليه شجيرات السافانا الشوكية، على مستوى درجات العرض، من حيث التوزيع والنمط.

اقتصادياً فرض هذا التباين على معظم قاطني الحزام سلوكاً حتمياً، إلى حد ما، يتصل بممارسة اقتصاد أولي (الرعي والزراعة)، يتسم بالتقليدية. تمثل ذلك في زراعة موسمية، تتم في معظم الأحيان في حيازات صغيرة، تدار بنسق اجتماعي محلي موروث، لمحاصيل تتحمل الجفاف كالذخن والذرة الرفيعة. وفي رعي تقليدي، في معظم أنحاءه، يتكيف مع عظم المساحة وتباين غنى المراعي شمالاً وجنوباً، الأمر الذي جعل الرعاة يسلكون سبلاً شتى في الوصول إلى مراعي بعيدة صيفاً وشتاءً.

منذ سبعينيات القرن الماضي شهد الحزام موجات جفاف حادة (1969 - 1973)، وفي منتصف ثمانينياته (1984). أعقبها تصحر شديد لكثير من مساحات الحزام، خاصة الشمالية منه، عزيت لأسباب طبيعية كشح الأمطار، وأخرى بشرية تمثلت في الزراعة خارج الحدود الآمنة إيكولوجياً، وقطع وحرق الأشجار لتنظيف الأرض للزراعة أو الاحتطاب، والرعي الجائر (Ibrahim, 1984). أثرت هذه الظروف سلباً على حياة الأسر

المعيشية في منطقة الحزام، وعلى الرغم من أن سكان الحزام ابتدعوا كَثْرًا من سبل المقاومة في سبيل البقاء وضحت نفسها في استراتيجيات تقليدية اعتادوا عليها من قبل وأثبتت نجاعتها، إلا أنها فشلت في تحقيق مبتغاها في جفاف عام 1984. وتحولت الهجرات من هجرات موسمية إلى المشاريع الزراعية الكبيرة إلى هجرات دائمة للمدن يشوبها تحد آخر يتصل بضعف قدرات المهاجر وضعف منافسته في سوق العمل بالمدن (Bakhit and Hayati, 1995).

دوافع الهجرة:

عانت الدول الإفريقية الواقعة في منطقة حزام الساحل الإفريقي «الدول المرسلّة»، وما يزال بعضها، من مشكلات بيئية واجتماعية واقتصادية وسياسية، كان لها الأثر الكبير في زيادة حدة معدلات الهجرة من ريفها إلى مدنها ومن ثم من مدنها إلى دول أخرى. فالجفاف الذي ضرب الحزام في منتصف ثمانينات القرن الماضي، وتصحّرت أثره مساحات رعوية وزراعية كبيرة، أفرز على المدى الطويل، فجوات غذائية ومجاعات، وحراك سكاني، ونزاعات قبلية على موارد الماء ومراع شحيحة، ونزاعات أخرى بين مزارعين ورعاة. فجر كل ذلك على المدى الطويل نزعات قبلية وظهور مليشيات مسلحة، انفرط على إثرها عقد الأمن على المستويين المحلي والإقليمي. وعلى المستوى القومي في بعض دول الحزام (مالي، النيجر، تشاد، السودان).

تطورت مستويات الصراع من بعد، في كثير من دول الحزام، من صراع على الموارد إلى مستوى آخر أكثر حدة، إذ امتد إلى صراع على السلطة، متخذًا بعدا قوميا تعقدت مجرياته. وكان لظهور الحركات المسلحة، مثل الحركة الوطنية لتحرير أزواد شمالي مالي، وبوكو حرام شمالي نيجيريا، والعدالة شمالي النيجر، والعدل والمساواة غربي السودان دور بارز في تصعيده حتى على المستوى الدولي، الذي فرض لاحقاً تدخلاً عسكرياً دولياً تحت رعاية الأمم المتحدة لوقف الاقتتال وإرساء قواعد السلام.

شهدت كثير من الدول، التي يمر بها الحزام، مناوشات مسلحة بين الحركات المسلحة وجيش الحكومات المركزية. لم تعر تلك الحكومات، في بادئ الأمر، اهتماماً كبيراً لمجريات الصراع، ولم تزد في تقييمه سوى أنه مجرد تفلّات أمنية في أطر ضيقة وأماكن محدودة. أما بالنسبة للحركات المسلحة فلأمر جد مختلف، إذ أنهم يرون أن حمل السلاح يمكنهم من استرداد حقوق مسلوقة، وتحقيق عدالة مفقودة، والتحرر من قيود حريات مكبلة. ولا غرو في أن يسموا المناطق التي يسيطرون عليها «المناطق المحررة». ويبدو أن المشكلات البيئية في حزام الساحل الإفريقي كانت اللبنة الأولى والشرارة التي فجرت الأوضاع وأدت لظهور مشكلات اجتماعية مكن من تفاقمها تركيبة قبلية سهلة الاشتعال حال شح الموارد، وتدهور الوضع الاقتصادي جراء ضعف مخرجات الأراضي الزراعية والمراعي وشح إنتاج الثروة الحيوانية أو فقدانها. ومثل هذا وذاك دعامة أساسية لصراعات سياسية محلية وإقليمية.

اعتبر تقرير الأمم المتحدة للهجرة لعام 2021 أن الصراع في إفريقيا من أهم الأسباب التي تدفع الناس إلى الهجرة عن بلدانهم بحثاً عن حياة أفضل، وقد شهد ذلك العام، قدراً كبيراً من العنف الناتج عن الصراع من أجل الموارد والسلطة أجبر الناس على الهجرة. ففي جمهورية أفريقيا الوسطى، نشب قتال في أعقاب الانتخابات الرئاسية. واستمرت النزاعات القبلية والعنف في دارفور في السودان، وشهدت جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوركينا فاسو عنفا بواسطة جماعات مسلحة، كما تسبب الصراع المتصاعد في منطقة تغراي

الإثيوبية في نزوح وهجرات جماعية، وفي المقابل لجأ آريثيون إلى إثيوبيا. وقد أسفر كل ذلك عن نزوح مئات الآلاف من الأشخاص (الأمم المتحدة، 2012). ومن ناحية أخرى، ساهم في هذا الصراع في منطقة حزام الساحل الإفريقي نسيج اجتماعي غير متجانس عرقياً ومتنوع ثقافياً وضعيف الاندماج روحياً لتباين انتماءات سكانه دينياً. مكن من ذلك ارتفاع معدلات الأمية، وعدم نضوج الهوية السياسية. ولم تشهد مجتمعات دول الحزام تحديثاً باتجاه دولة وطنية منسجمة عرقياً وثقافياً. وقد يشكل التنافس على الثروات الطبيعية اثتلافات قبلية تزيد من حدة الصراع وعدم الاستقرار في هذه الدول.

تزامن مع مشكلة الهوية السياسية، ظهور نخب قبلية وسياسية جديدة، اعتلت مواقع قيادية تفتقر فيها إلى مشروعية وجودها، وتسعى في كثير من الأحيان لتحقيق مصالح ذاتية. كما تعاني كثير من هذه الدول أصلاً من ضعف المؤسسات، والتنظيمات الحكومية نتيجة لغياب الإرادة السياسية، أو ضعف مشروعية الدولة، أو نقص الموارد المالية، وقد يصل الأمر لانهايار كامل لأجهزة الدولة كالجيش والشرطة، الذي يؤدي بدوره إلى أوضاع لا يحكمها القانون، ولا تظهر فيها معالم للسلطة (William, 1995).

أدى كل ذلك إلى تفاقم موجات النزوح الداخلي، القسري في معظم حالاته، تجاه المدن الكبيرة (نواكشوط، لاجوس، أنجمينا، الخرطوم ... الخ). تمخض عن هذا النزوح ظهور معسكرات كبيرة حول المدن تتراوح بين ثلاثة مليون نسمة في معسكرات حول مدينة لاجوس جنوب شرقي نيجيريا، وثلاثمائة ألف نسمة حول مدينة نيالا غربي السودان، تفتقر لأدنى مقومات الحياة من ماء نقي، وتيار كهربائي، وصرف صحي، ورعاية طبية إلا قليلاً. ولقد بلغت نسبة النزوح الداخلي في إفريقيا وحدها 45% من نسبة النزوح العالمي (ولزر، 2010)، وأصبحت هذه المعسكرات لاحقاً بداية لانطلاق هجرات دولية، شرعية كانت أم غير شرعية.

جزر السعادة:

وفي المقابل تبدو دول الاتحاد الأوروبي للمهاجرين الأفارقة ملاذاً يوحى بحياة آمنة، وفرص عمل أفضل، وحياة يسودها الرفاه، ومسرحةً يخطط فيه وعبره لمستقبل ما بعد العودة لبلد المهاجر نفسه. ذلك لأنها لا تزال تقدم النموذج الأمثل لدول قائمة على المواطنة القومية، التي لا يقبل فيها تشكيل جماعي خارج النطاق القومي. والذي يؤمن على ذلك ويثبت قواعده ميثاق الحقوق الأساسية لدول للاتحاد الأوروبي، الذي بدأ العمل به في عام 2000. أكد الميثاق على تشارك دول الاتحاد في مستقبل آمن قائم على قيم الحرية، والكرامة، والمساواة، والتضامن. وعلى مبادئ الديمقراطية وتقوية حماية الحقوق الأساسية في ضوء تغيرات المجتمع، والتقدم الاجتماعي، والتطورات العلمية، والتكنولوجية. ونصت أهم فصوله على مبادئ أساسية تتمثل في: الكرامة والإنسانية والحرية والأمن والمساواة أمام القانون. وعلى حقوق كثيرة أهمها: الفكر والديانة والحرية والتعبير والصحة والتعليم، وحظر التعذيب والعقوبة أو المعاملة غير الإنسانية أو المهينة، وحق اللجوء والمملكية، وإدارة الأعمال التجارية (ميثاق الحقوق الأساسية للاتحاد الأوروبي، 2000). ومن ناحية أخرى فقد ساعد الإعلام الغربي في جذب المهاجرين والمغامرين سكان حزام الساحل الإفريقي بعكسه صورة حياة لواقع حياة مميز عبر ما تبثه وسائله، وما يرفع على الشبكات الإخبارية ومنصات قنوات التواصل الاجتماعي، من برامج وأفلام وثائقية وصور تعكس واقع الحياة في دول الاتحاد، وما تتمتع به من مزايا جاذبة تمثلت في بيئة نظيفة خضراء، وبنيات تحتية متميزة خطط لها بدقة ونفذت بعناية.

كما شجعت التحويلات المالية التي يبعث بها المهاجرون الذين وصلوا دول الاتحاد، ونجحوا في ترتيب أوضاعهم فيها، إلى ذويهم في بلدانهم. والمشاريع الصغيرة الخاصة التي أنشأها العائدون من الهجرة بفضل ما جنوه من مدخرات مالية مناسبة، وأداروا تلك المشروعات بأنفسهم. وما يعكسه المهاجرون العائدون إلى أوطانهم من صور حية لحقوق المهاجر في دول الاتحاد الأوروبي من: إشباع لحاجاتهم المادية من غذاء وكساء ومأوى ورعاية طبية وتعليم واحترام لحقوق الإنسان، وعظم فرص ملتسمو اللجوء في الحصول عليه وتحقيق، من ثم، أحلامهم. ساهم كل ذلك في رسم صورة إيجابية لدول الاتحاد الأوروبي في أذهان كثير من الشباب الأفارقة الطامحين لتغير أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية والنفسية، والمتطلعين لحياة أفضل، والباحثين عن الحريات، والهاربين من الضغوط السياسية والاضطهاد. كل ذلك دفعهم للهجرة فأصبحوا متهين لاغتنام أي فرصة تسنح أمامهم وتمكنهم من الوصول إلى دول الاتحاد وإن أدى ذلك للمخاطرة بأنفسهم أو أودى بحياتهم. ونسبة لقرب القارة الأوروبية من شواطئ شمال إفريقيا، وتقدمها الحضاري، وتوفر فرص العمل بها، واعتدال مناخها كان البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي معبرهم إليها (الزاندني، 2018).

المخاطرة واللجوء:

بلغ عدد المهاجرين الدوليين عام 2019، في جميع أنحاء العالم، 272 مليون شخصاً، 75% منهم في سن العمل (20 - 64 سنة)، يقيم 26% منهم في أوروبا (الأمم المتحدة، 2019). وليست كل الطرق المتخذة سبيلاً للهجرة قانونية، بالطبع، فكثير من الهجرات غير قانونية وتسلك طرقاً فيها مخاطرة بالأرواح كبيرة جداً. يسلك المهاجرون من غربي ووسط إفريقيا ومنطقة القرن الأفريقي طرقاً خطيرة مليئة بالعقبات عبر الصحراء الكبرى إلى دول المغرب العربي وليبيا أولاً، وازداد التركيز على ليبيا بشكل خاص بسبب الفراغ الأمني والسياسي فيها منذ 2011، ثم عبر المتوسط وتكون وجهتهم الأولى إلى جزر البحر الأبيض المتوسط، خاصة جزيرة لامبيدوزا الإيطالية، فدول الاتحاد الأوروبي. وطريق ثان يبدأ من السواحل الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط متجهاً نحو بحر إيجه، فتركيا، فاليونان. وآخر يبدأ من سواحل السنغال وموريتانيا والمغرب غربي إفريقيا متجهاً إلى جزر كناري فإسبانيا، وأقصرها يبدأ من دول الساحل الإفريقي مروراً بالمغرب وانتهاء في جبل طارق أو البرتغال وقد يتفرع إلى ليصل بحر الشمال لينتهي في فرنسا وبريطانيا. ومن ثم التقدم بطلب للجوء السياسي حتى بغية الحصول على حماية دولية. وتصل المخاطرة ذروتها عند تعامل المهاجر غير الشرعي مع وسطاء وشبكات تهريب منظمة، ليس له سابق معرفة بها، ولا تربطه بها أي صفة قانونية فيتم استغلاله مادياً في صفقة تفتقر إلى وضوح طريقة ومسار الرحلة وإلى أدنى مستوى من الضمانات. وتضم هذه الشبكات أشخاصاً ذوي خبرات بقوانين الهجرة والجنسية والإقامة، ولدى بعضهم خبرات عمل سابقة في البلدان التي يهربون إليها المهاجرين وفي وكالات السفر وشركات النقل البري والبحري. ويتم عادة تهريب المهاجرين عبر السفن التجارية بإدخالهم فيها دون علم وإدارة ملاحظيها أثناء عمليات الشحن والتفريغ، ويخفونهم داخل المستودعات أو قوارب النجاة، مستغلين في ذلك الممرات التي تقل فيها نقاط المراقبة من قبل حرس الحدود (المبارك، 2008). أو قوارب صيد غير مرخصة، وقد يضطر المهاجر المخاطرة بروحه في طريق يزيد عن الألف كيلومتر أملاً في الوصول إلى دول الاتحاد مستغلاً قوارب وسفن قديمة لا تصلح عادة للإبحار مسافات طويلة (ولزر، 2010).

وطرق الهجرات هذه محفوفة بالمخاطر، أبسطها نهب الأموال بواسطة الوسطاء أو عصابات الاتجار بالبشر. وقد تجبر الظروف الاقتصادية الحرجة للمهاجر على بيع بعض أعضائه لتوفير نفقات معيشتهم وتسديد ما تطلبه شبكات تهريب البشر من مبالغ مالية. وأعظمها فقدان الطريق والموت عطشاً في الصحراء. وفي كثير من الأحيان يقبض على المهاجرين الأفارقة غير الشرعيين والذين انتهت فترة الإقامة الممنوحة لهم في دول شمالي إفريقيا في سبيل الوصول عبرها إلى أوروبا، وإرجاعهم إلى بلدانهم، فعلى سبيل المثال لا الحصر بلغ عدد المهاجرين المرحلين من الجزائر، التي أصبحت منطقة عبور لغيرها من دول شمالي إفريقيا، 11000 مهاجراً عام 1990 و23.171 في 2020 و27.208 في 2021. ويترك المرحلين في منطقة صحراوية حدودية بين الجزائر والنيجر، معرضين لإصابات جسدية وعنف جنسي وصدمات نفسية شديدة. كما أفاد التقرير إلى أن ما يقرب من 70% من الأشخاص الذين تلقوا الرعاية من المنظمة في المنطقة، أنهم تعرضوا للعنف وسوء المعاملة على حدود الجزائرية النيجرية والليبية النيجرية. كما تم تأكيد وفاة ما لا يقل عن 38 شخصاً في هاتين المنطقتين الحدوديتين بين عامي 2020 و2021 (أطباء بلا حدود، 2021) ويتعرض من يستطيع التسلل بحراً إلى أوروبا في طريق هجرته إلى خطر الغرق في مياه البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي وبحر الشمال. ولقد أشار تقرير منظمة أطباء بلا حدود إلى غرق 6300 شخصاً في الفترة بين 2000 - 2010 بين السواحل المغربية وجزر الكناري بينما تتحدث الأرقام الرسمية عن 1400 شخص فقط (ولز، 2010). ويعتقد أن 3030 شخصاً غرقوا بين يناير وأغسطس 2015، و937 آخرين قبالة سواحل جزر الكناري خلال العام 2020. كما أفادت المنظمة الدولية للهجرة بوفاة ما لا يقل عن 1146 شخصاً أثناء محاولتهم الوصول إلى أوروبا عن طريق البحر في الأشهر الستة الأولى من عام 2021، وهي زيادة بأكثر من الضعف مقارنة بالفترة نفسها من عام 2020 (BBC، 2020). وقد حصر مشروع المهاجرين المفقودين التابع للمنظمة الدولية للهجرة الذين لقوا حتفهم غرقاً في الفترة من 2014 إلى 2018 بلغ 30900 شخصاً من نساء ورجال وأطفال، منهم 17919 لقوا حتفهم غرقاً في البحر الأبيض المتوسط (الأمم المتحدة، 2020)، وهذا الرقم الذي يشير إلى الذين تم حصرهم فقط، وبالتأكيد هنالك أعداد كبيرة لأفراد غرقوا أو فقدوا ولم يتم حصرهم، وللذين بلغوا مقصدهم ودخلوا دول الاتحاد ولم يسجلوا كمهاجرين في سجلات تلك الدول.

مكيال الرفض والقبول:

في سبيل إيقاف سيل الهجرات غير الشرعية الوافدة إلى دول لاتحاد الأوربي، أو الحد منها على أقل تقدير، عقدت دولها لعدد من الاتفاقيات وأبرمت عدة موائيق من أجل مكافحتها، ووضعت إجراءات وضوابط مشددة تطبق بحق المهاجرين غير الشرعيين.

وتلتزم دول الاتحاد بالاتفاقيات الدولية الخاصة بالهجرة وحقوق المهجرين، كاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة لعام 2000، والتي أكدت مادتها الأولى على «تعزيز التعاون لمنع الجريمة المنظمة ومكافحتها». ونسبة لعدم فاعليتها في منع تهريب المهاجرين ألحقت ببرتكول خاص عام 2003 يكافح تهريب المهاجرين ويجرمه (التقي، 2012). كما تلتزم باتفاقيات منظمة العمل واتفاقيات الهجرة واتفاقيات حماية حقوق المهاجرين التي تؤكد على حماية جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم لعام 1990، وضمان حقوقهم في السكن والتعليم والصحة والتأمين الاجتماعي وغيرها من الحقوق للحائزين منهم على وثائق رسمية وغير

الحائزين على السواء (أحمد، 2015). وعلى مستوى دول الاتحاد فقد نص أحد بنود اتفاقية شينغن (Schen-gen) التي أبرمت عام 1985 بين دول الاتحاد الأوروبي، على أن يكون تأمين حدود الدول الأعضاء من مهام الدول الواقعة على الحدود الخارجية للاتحاد، أما الحدود البينية بين الدول فيسود فيها مبدأ حرية التنقل، وألغيت مراقبة الحدود الداخلية. ضاعف هذا البند الضغط على إسبانيا والبرتغال وبريطانيا وفرنسا وإيطاليا واليونان لحماية حدودها الجنوبية والغربية. كما أُنْمِمت الهجرة غير النظامية وكرامة المهاجرين الذي عقد في فرنسا في 2001 على تعزيز الإجراءات الأمنية وآليات الرقابة من قبل الدول الأعضاء على الحدود الأوروبية وإلقاء القبض على المهاجرين غير الشرعيين القادمين من أوروبا الشرقية وآسيا أو أفريقيا جنوب الصحراء ومكافحة الاتجار بالبشر. وركز على المواصلة في برامج المساعدة على المستوى المحلي في البلدان الأصلية للمهاجرين (المجلس الأوروبي، 2001). ولما لم تتمكن هذه الدول من فرض السيطرة الكاملة على حدودها ومنع تسرب المهاجرين إليها، أسست دول الاتحاد في 2005 «الوكالة الأوروبية لحماية الحدود» بغرض فرض رقابة أكثر شدة وفعالية على حدودها. وتم وضع جدر حدودية يصل ارتفاعها إلى ستة أمتار، وتوفير الآليات التي تساعد في ذلك، إذ دُعِمت الوكالة بأكثر من عشرين طائرة، وثلاثين مروحية، وأكثر من مائة باخرة، فضلاً عن إنشاء مراكز إلكترونية المجهزة بتقنية عالية كالأقمار الصناعية المسمى بشبكة فرس البحر والرادارات وأجهزت الإشعار الليلي والصور الحرارية وغيرها (ولزر، 2010).

كما انتحت دول الاتحاد المطلة على البحر الأبيض المتوسط منحى آخر في الحد من الهجرة مع دول شمالي إفريقيا في شراكة أورو متوسطية. باعتبارها دولا يفد عبرها المهاجرين غير الشرعيين وعقدت معها شراكات اقتصادية تقضي بتمرير المساعدات من الدول الأوروبية نظير أن تشجع الإفريقية حقوق الإنسان والتحول الديمقراطي والتنمية المستدامة والانتقال إلى اقتصاد السوق والعمل على مكافحة الإرهاب والهجرة غير الشرعية. تمثل ذلك في حوار روما «5 + 5» عام 1990 والذي شاركت فيه من الجانب الإفريقي مصر وليبيا وتونس والجزائر والمغرب بجانب دول الاتحاد المطلة على البحر المتوسط (اليونان وفرنسا وإسبانيا)، والذي هدف لوضع خطة متكاملة لعلاج المشاكل التي لها علاقة بالهجرة غير الشرعية. تلتها عام 2007 اتفاقيات أمنية بين ليبيا وإيطاليا، وتونس وإيطاليا، والمغرب وإسبانيا تلتها دورات تدريبية في مراقبة الحدود وحماية المهاجرين وترحيلهم لبلدانهم كخطوات احترازية للحد من الهجرة غير الشرعية. وبالرغم من تلك الاحترازمات المشددة على تأمين الحدود دخل أوروبا في عام 2015 وحده 300 ألف لاجئ، و141 ألف عام 2018، و122 ألف عام 2019. ويتوقع أن يصل عدد الأفارقة في أوروبا عام 2050 إلى 480 مليون شخصاً، بينما لم يزد عددهم عن 600 ألف عام 1990 (Stephan, 2019).

يواجه المهاجرين غير الشرعيين الذين تمكنوا من الدخول إلى دول الاتحاد الأوروبي صعوبات جمة في إجراءات التقديم للجوء وأحقية الحصول عليه وينتظر كثيرون منهم أشهراً، وأحياناً أكثر من عام في معظم دول الاتحاد. ففي عام 2019 علق المجلس اليوناني للاجئين النظر فيما يزيد عن 87 ألف طلب لجوء لمدة ستة أشهر، مع وجود ما يزيد عن 45 ألف طلب مُعلق من قبل (BBC, 2020). ورغم هذا التشديد وإغلاق المنافذ أمام المهاجرين غير الشرعيين تزداد حاجة الدول الأوروبية للأيدي العاملة جراء توسعها في القطاعين الزراعي والصناعي وغيرهما، وترتفع فيها نسبة كبار السن والمتقاعدين وتقل نسبة المواليد بشكل

كبير، ففي إيطاليا وألمانيا على سبيل المثال تبلغ نسبة الأطفال الذين تقل أعمارهم عن 15 عاماً 14 %، وفي فرنسا 16 %، وفي بريطانيا 18 %، وفي المقابل فإن ثلثي سكان إفريقيا من هذه الفئة العمرية. الأمر الذي فرض على دول الاتحاد الاستفادة من المهاجرين لسد النقص الحاد في الأيدي العاملة، في محاولة ألا يتعارض ذلك مع قوانين الهجرة والعمل في دول الاتحاد، الأمر الذي يفرض إعادة النظر في قوانين الهجرة والعمل المتفق عليهما بين دول الاتحاد.

نسبة لقرب شواطئها الجنوبية من إفريقيا عند مضيق جبل طارق تتعرض اسبانيا لهجرات غير شرعية مكثفة، فقد بلغ عدد الذين دخلوا أراضيها في عام 2021 أكثر من 40 ألف مهاجر عن طريق المغرب وجزر الكناري والبليار، و9 ألف آخرين دخلوا في الفترة من يناير وحتى يوليو من عام 2022. ولمواجهة النقص الحاد في العمالة والاستفادة من المهاجرين في موازنة سوق العمل في القطاع الزراعي والصناعي والخدمي فقد وافق مجلس الدولة الاسباني على مشروع المرسوم الملكي على تعديل قانون الهجرة في يوليو 2022، وتوفير فرص تدريب وتأهيل للعمالة حسب حاجة القطاع المعني (Info Mi-grants, 2020).

اتخذت السياسات تجاه المهاجرين غير الشرعيين في البرتغال ذات المنحى الذي اتخذته اسبانيا. ذلك لأنها تأثرت بمغادرة مليون ونصف من مواطنيها معظمهم من الشباب بشكل دائم أو مؤقت خلال الفترة من 2017 - 2021 جراء الأزمة الاقتصادية التي ضربت البلاد في تلك الفترة، فضلا عن انخفاض نسبة المواليد فيها، وهي الأقل في دول الاتحاد الأوروبي. أدى هذا النقص الحاد إلى أن يصرح رئيس الوزراء البرتغالي باستقبال 10 ألف مهاجر للعمل في قطاعي الزراعة والصناعة. وفي فرنسا، التي يزداد التسلسل إلى أراضيها بحكم القرب من إفريقيا، تجد السلطات صعوبة تحديد رقم فعلى لعدد للأشخاص غير المسجلين بسبب سرية طريقة دخولهم وأسلوب حياتهم، ولكن التقدير الأكثر شيوعاً الذي قدمته العديد من المنظمات الفرنسية يتراوح بين 500 و800 ألف. وفي الوقت الذي تعمل فيه الحكومة الفرنسية على تقليص عدد المهاجرين غير الشرعيين داخل حدودها، تنادي الهيئات والمنظمات الحقوقية الفرنسية بتقنين وضع المهاجرين غير الشرعيين والذين يعملون في ظروف عمل سيئة. وهي بذلك التوجه تقف في وجه اليمين المتطرف وتدعم الوقفات الاحتجاجية الداعمة لتلك المواقف. وفي ذلك تأكيد لازدواج المعايير والكيل بمكيالين، والتعامل غير العادل مع المهاجرين.

درجت الحكومة الإيطالية، لحاجتها الماسة للعمالة في القطاعين الزراعي والصناعي، على تسوية أوضاع المهاجرين عدة مرات، كان آخرها مرسوم عفو صدر في 2022 لتسوية أوضاع المهاجرين غير الشرعيين المخالفين لقانون العمل والإقامة. والقاصر على الذين وفدوا لإيطاليا قبل مارس 2020. يمنح القانون المهاجر غير الشرعي حق العمل لمدة ستة أشهر قابلة للتجديد والتحول إلى إقامة دائمة. دعمت وزيرة الزراعة هذا المرسوم بحجة أنه ينهي العمل غير القانوني السائد (الأسود)، وأكدت على أن المهاجرين غير الشرعيين يعملون، وبشكل غير قانوني، في قطاع الزراعة وتربية الحيوان وصيد الأسماك والعمل المنزلي وقيادة السيارات لكبار السن وذوي الإعاقات ورعاية الأطفال. وهذا الأمر يعكس معرفة الدولة بدور المهاجر غير الشرعي وعملة في قطاعات إنتاجية وخدمية، وغض الطرف عن ملاحقتها لحاجة سوق العمل لها.

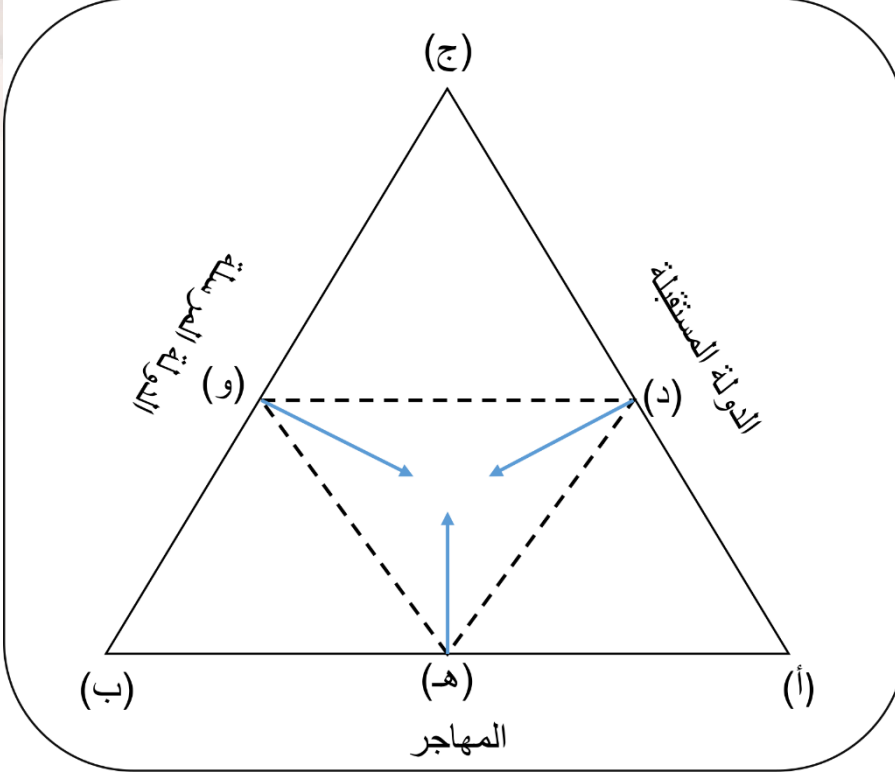
أشار معهد برلين للسكان والتنمية في ألمانيا بناء على دراسات أجراها على الوضع الوظيفي إلى إنه في نهاية عام 2019 كانت هنالك 1,4 مليون وظيفة شاغرة، وهي بالتالي بحاجة ملحة ومستمرة لأيد عاملة نسبة لأن عدد السكان فيها في تناقص مستمر، كغيرها من دول الاتحاد الأوروبي المصابة بالشيخوخة. الأمر الذي فرض عليها في مارس 2020 أن تصدر قانوناً جديداً للهجرة يمكن لليد العاملة المهاجرة إليها، المتخصصة منها وذات التكوين المهني المتوسط، من العمل أو العيش في قطاعاتها الإنتاجية والخدمية بإجراءات غير معقدة ولا تتطلب الحصول على فرصة عمل قبل التقدم للعمل، فضلا عن توفيرها لفرص لتأهيل العمالة الوافدة بشكل مستدام. ويتوقع أن تستقطب ألمانيا 25.000 عامل مختص سنوياً. وإن مثل هذه القوانين، وإن كانت ايجابية بالنسبة لحاجة سوق العمل ويُرحب لتحريك عجلة الإنتاج، إلا أنها لا تتفق وقوانين الاتحاد الأوروبي الخاصة بالهجرة، وغير مُرحب بها من قبل المواطنين. تواجه القوانين التي تتساهل مع العمالة الوافدة، بصورة شرعية أو غير شرعية، معارضة داخلية من مواطني دول الاتحاد الأوروبي، ويمارس المواطنون وبعض القنوات الفضائية اليمينية عبر برامجها الموجهة ضغوطا على صناع القرار بإعادة المهاجرين غير النظاميين إلى بلدانهم الأصلية. وما يعقد الأمر ويزيده سوء أنه لا توجد بيانات واضحة عن أعدادهم نسبة لأن كثير منهم دخلوا متسللين وغير مسجلين في سجلات الهجرة.

ووفقا لاستطلاع أجرته مؤسسة يوجوف عام 2018 حول رضا مواطنو دول الاتحاد الأوروبي عن قبول مزيد من المهاجرين، فإن نسبة عالية سكان الدول التي شملها الاستطلاع قد أبدوا معارضتهم لاستقبال المزيد من المهاجرين، ورغمًا عن حاجة سوق العمل إليهم، ففي ألمانيا بلغت 72%، والدنمارك 65%، وفنلندا 64%، والسويد 60%، والنرويج 52% (Wikipedia, 2021).

مثلث مكاسب الهجرة:

لتوضيح مكاسب الهجرة للشركاء الثلاثة: المهاجر والدولة المرسله والدولة المستقبلة تم تصميم الشكل أدناه. حيث يمثل الضلع «أ-ب» المهاجر، والضلع «ب - ج» الدولة المرسله، والضلع «ج- د» الدولة المستقبلة. وتم تحديد المستوى المثالي لمكتسبات المهاجر بالضلع «هـ - و» ولمكتسبات الدولة المرسله بالضلع «و- د» ولمكتسبات الدولة المستقبلة بالضلع «د - هـ». وبالتالي يصبح المثلث «د هـ و» المكتسبات المثلى للشركاء الثلاثة، والذي من المستحيل أن يتحقق بنسبة 100%. وذلك لعدة عوامل متداخلة تؤثر على كل شريك. وفيما يلي استعراض لذلك:

شكل يبين مكاسب الهجرة للشركاء الثلاثة



المصدر: عمل الباحث 2023

أولاً: ضلع المهاجر:

يشير الضلع «أ - ب» في الشكل رقم «1» على مكتسبات المهاجر، وتوجهه مكتسباته في اتجاه السهم المتجه نحو الضلع «د - و». وعلى الرغم من أن الروائي العالمي التنزاني الأصل عبد الرزاق قرنح، الفائز بجائزة نوبل للأدب لعام 2021، يرى أن الوافدين من أفريقيا إلى أوروبا ثروة بشرية ثمينة «لا يأتون فارغي الأيدي» (Aljazeera, 2021)، فإن عدد كبير من مهاجري حزام الساحل الإفريقي غير الشرعيين، الذين فروا من مناطق صراع قبلي، أو من مناطق ريفية يفتقرون لمهارات عالية بمعايير الاتحاد الأوروبي، وينخرطون في وظائف عمالية تتطلب مهارات متدنية في ظروف عمل سيئة وبأجور منخفضة في جميع دول الاتحاد. تتمثل في نشاطات زراعية موسمية (جني محاصيل) أو عمالة مؤقتة وغير شرعية تنخرط في القطاع الصناعي وفي عمليات الشحن والتفريغ وغيرها. وعلى الرغم من مساهمتهم الواضحة في سوق العمل في وظائف عمالية، إلا أنهم يصنفون وفقاً لكابل (Chapple et al, 2010) مجموعة ضعيفة، أو بعبارة أخرى هشّة ومعرضة للآزمات الاقتصادية والاجتماعية (Vulnerable). وذلك اعتماداً على معايير عدة أهمها:

مجال العمل: يعمل معظمهم في اقتصاد غير رسمي أو غير قانوني.

ضعف الأجر: يتقاضى المهاجر أجراً أقل من المواطن نظير ذات العمل والجهد.

الحماية: يفتقرون لسبل الحصول على الحماية الاجتماعية الأساسية وحقوق العمال كغيرهم من العمال المهاجرين الشرعيين كالتأمين الصحي والعلاج على سبيل المثال، وكثيراً ما يكونوا ضحايا للاستغلال والعمل تحت شروط مجحفة. **القدرة على المنافسة:** نسبة عالية من العمال المهاجرين يعملون من أجل البقاء (الحصول على الغذاء).

يظهر هذا الاستضعاف بشكل جلي في الأجور، أسبوعية كانت أم شهرية. ويصل الفرق في قيمة الأجر بالساعة في الدول المستقبلية إلى 29,6% في إيطاليا، و28,3% في البرتغال، و27,3% لوكسمبورج، و21,2% في اليونان، و19,9% في هولندا، و12,7% في بلجيكا (UN, 2020). ورغم أن ذلك فإن ما يحصلون عليه من أجور في دول الاتحاد الأوروبي يعتبر عالياً جداً إذا ما قورنت بأجور نظرائهم الذين يؤدون ذات الأعمال في بلدانهم (الحضري، 2021). ويمكن تلخيص المكاسب التي يحصل عليها المهاجر في النقاط التالية: ويعتبر الأجر الذي يتقاضاه المهاجر من أهم المكاسب التي يسعى المهاجر لتحقيقها، وعبرها يستطيع أن يدخر بعضاً من دخله وتحقيق طموحات أخرى أكثر أهمية، ألا وهي مرحلة ما بعد الهجرة. يكسب المهاجر لغة جديدة، وعبرها ثقافة أخرى. مستفيداً من الدورات المجانية التي تعقدتها دول الاتحاد وبعض المنظمات الحقوقية والكنائس للوافدين الجدد إليها. ومن ثم يستطيع التكيف مع المجتمع الجديد، وفهم قوانين العمل فيه، ويكتسب قدرة على التفاوض والدفاع عن حقوقه. يجد المهاجر فرصة، في دول الاتحاد الأوروبي، لممارسة طابع حياة منظم ودقيق لم يألفه من قبل، ويتعامل مع نظام دولة وضوابط مجتمع جديدة عليه، كالالتزام بالقوانين العامة، واحترام الطقوس الاجتماعية، وممارسة مفهوم الحرية وحقوق الآخر، وإدارة الوقت، واحترام العمل، وغيرها. وحتماً سينعكس كل ذلك إيجاباً على المهاجر نفسه، ويساعده ذلك في إدارة ذاته وتنظيم أسلوب حياته في المقام الأول، ولاحقاً إدارة المنشأة التي يخطط لها بعد العودة لبلاده.

يحصل المهاجر الذي يجد فرصة عمل على مستوى تدريبي عال في مجال عمله، وبالتالي يحصل على خبرات ومهارات أعلى مما كان يتمتع به من قبل. وبهذه المهارات تقل نسبة الهشاشة أو التعرض للآزمات (Vulnerability) لديه طالما أنه بهذا القدرات المكتسبة يكون باستطاعته المنافسة للعمل، في مؤسسات أخرى شبيهة، بقدرات أعلى حال فقدته لوظيفة وجد فيها فرصة تدريب. وفي ذات الوقت يساعده ذلك التدريب وتلك الخبرات على خلق تصور جديد لفكرة منشأة أو مشروع اقتصادي صغير كان حلماً يراوده قبل الهجرة.

يحصل أبناء المهاجرين الذين يقيمون مع ذويهم في دول المهجر تعليماً متقدماً من حيث إعداد المناهج وطرائق التدريس والبيئة المدرسية وأساتذة ومشرّفين اجتماعيين أكفاء مقارنة بوضع التعليم في الدول المهاجر منها. الأمر الذي يجعلهم أكثر قدرة على تحقيق الذات إن طالت غربتهم مع ذويهم، وأقوى قدرات تنافسية إن رجعوا إلى بلدانهم. وفي المقابل فإن العقبات التي يتعرض لها المهاجر من استغلال في سوق العمل والمتمثل في ضعف حقوقه وقلة العائد من عمله، وطول ساعات اليوم العملي، وضعف التدريب. نسبة لوجوده غير الشرعي. فضلاً عن عدم الاندماج في المجتمع الجديد من حيث اللغة وطابع الحياة. الأمر الذي

يطيل أمد الهجرة، والذي يعد عاملاً سلبياً من وجهة النظر الاقتصادية. يؤثر كل ذلك، على مكتسبات المهاجر وفي هذه الحالة لا تصل مكتسباته لخط المكتسبات الأمل «هـ - و» وعندئذ تكون مكتسبات الدولة المرسله أقل أيضاً، ويعلو كعب مكتسبات الدولة المستقبلة.

ثانياً: الدولة المرسله:

يشير الضلع «ب - ج» في الشكل رقم «1» على مكتسبات الدولة المرسله، وتتجه مكتسباتها في اتجاه السهم المتجه نحو الضلع «و - د»، والذي يمثل أعلى مكتسباتها. ومما لا شك فيه فإن لهجرة الأفارقة لدول الاتحاد الأوربي أبعاد ايجابية. ولقد أظهر تقرير الصندوق الدولي للتنمية الفلاحية أن المهاجرين الأفارقة يساهمون بشكل كبير في التنمية ببلدانهم الأصلية من خلال التحويلات المالية. ففي الوقت الذي فيه لا تفرض دول الاتحاد الأوربي ضرائباً على هذه التحويلات، والتي عادة ترسل عن طريق البريد أو ويسترن يونيون (Western Union)، تستخلص منها الدول الإفريقية التي ينتمي إليها المهاجرين حوالي 10 بالمائة. وبالطبع تزداد أهمية هذه النسبة للنتائج المحلي كلما زاد المبلغ. ولقد بلغت تحويلات الأفارقة من دول الاتحاد الأوربي أكثر من 60 مليار دولار في 2016. وفي عام 2017 تم تحويل 41 مليار دولار إلى بلدانهم الأصلية (Info Migrants, 2020). وتحتل نيجيريا المرتبة الأولى بحوالي 19 مليار دولار، وغانا 2 مليار دولار. مع الوضع في الاعتبار عدد سكان الدولتين ونسبة المهاجرين من كل منهما. ويمكن تلخيص مكاسب دول حزام الساحل الإفريقي من المهاجرين في النقاط التالية:

على الرغم إن بعض تحويلات المهاجرين الأفارقة لذويهم تسلك طرقاً غير نظامية، إلا أن التحويلات نظامية كانت أم غير نظامية، تساهم بصورة واضحة في اقتصاديات الدول المرسله، فتقلل من الحد الأدنى للفقر، وترفع مستوى التنمية.

تشكل تحويلات المهاجرين أهمية كبيرة بالنسبة لاقتصاد بعض الدول، ففي نيجيريا ومالي، تشكل ما يصل إلى 15 % من الناتج المحلي الإجمالي.

يتلقى ذوو المهاجرين في بلدانهم بحزام الساحل الإفريقي تحويلات مالية خالية من الضريبة من قبل دول الاتحاد الأوربي، تساعد في رفع مستوى معيشتهم، وتفتح لهم مجال استثمار يواكب طاقة ومجال السوق المحلي. يساهم المهاجرون العائدون لبلدانهم في إدخال مشاريع خدمية جديدة، وتحسين أساليب إدارة المنشآت الصغيرة بحكم احتكاكهم بأساليب وإجراءات إدارية اكتسبوها في المهجر، فيطبقونها، ومن ثم، تحسين مخرجات مؤسساتهم. وفي ذات الوقت يرفعون من مستوى المنافسة.

من أهم المكاسب والآثار الإيجابية لهجرة أعداد كبيرة من الشباب من دول حزام الساحل الإفريقي إلى دول الاتحاد الأوربي تخفيف من معدل البطالة، وهذا بدوره ينعكس إيجاباً على زيادة دخل العمال فيها. وبالمقابل فإن الدول المرسله أو المهاجر منها تفقد سواعداً إنتاجية شبابية من عمال وفنيين مؤهلين، وخبراء، وتتأثر الأسر ببعد أحد أو بعض أفرادها لفترة طويلة، وربما تواجه نقصاً في الأيدي العاملة. فضلاً عن تعثر المهاجرين في دول المهجر، وضعف تحويلاتهم، أو أن هجرة أغلبهم كانت منذ البدء بهدف عدم العودة للوراء «استيطانية»، وبغية الحصول على ذلك يكون زواج المهاجر من شريك في الدولة المستقبلة خيار بعضهم. ويؤثر كل ذلك بالطبع على مكتسبات الدولة المرسله وفي هذه الحالة لا تصل مكتسباتها لخط المكتسبات الأمل «و - د» وعندئذ تزداد مكتسبات المهاجر والدولة المستقبلة على مكتسبات الدولة المرسله.

ثالثاً: ضلع الدولة المستقبلية:

يشير الضلع «ج - أ» في الشكل رقم «1» على مكتسبات الدولة المستقبلية، وتتجه مكتسباتها في اتجاه السهم المتجه نحو الضلع «د - هـ»، والذي يمثل أعلى مكتسباتها. ونسبة لأن مؤسسات القطاع الخاص في دول الاتحاد الأوروبي تعمل من أجل تحقيق عائد ربحي عال فإن وضع الضعف الذي يسيطر، في كثير من الأحيان، على المهاجر غير الشرعي (Vulnerable Migrant)، وفق معايير حددت أعلاه، يساعد تلك المؤسسات، بشكل أو بآخر، في ذلك المنحى وتحقيق المراد. ذلك لأنها تعمل على زيادة الطلب على تقنين وضع المهاجرين غير الشرعيين وقبول اللاجئين لحاجتها لهم في سوق العمل. وتضغط بالتالي على صانعي القرار السياسي وتدفعهم لقبول عدد مقدر من المهاجرين غير الشرعيين بما يتفق وحاجة سوق العمل في قطاعات اقتصادية عدة أهمها الزراعي والصناعي. وتشير لغة الأرقام إلى أن معظم المهاجرين غير الشرعيين يجدون فرصاً للعمل في دول الاتحاد، سواء كانت شاغرة أصلاً أو تنافسوا عليها مع عمال محليين. الأمر الذي يؤكد حاجة السوق إليهم، ففي إيطاليا، على سبيل المثال لا الحصر، يستوعب القطاع الزراعي وحده بين 450-500 ألف عامل مهاجر، خاصة في جنوبها، إذ تعتبر صقلية ثالث أكبر منتج للخضر في أوروبا، أي حوالي نصف إجمالي قوتها العاملة. وفي ألمانيا أفاد المكتب الاتحادي للهجرة واللاجئين عام 2020 بأن 49% من المهاجرين استطاعوا العثور على عمل ثابت في غضون خمس سنوات من وصولهم، بعد أن أجاد 44% منهم اللغة الألمانية بدرجة «جيدة» و«جيدة جداً» (BBC, 2020). وفي إطار تمتع المهاجرين غير الشرعيين بالخدمات الاجتماعية المتاحة في دول الاتحاد، فإنهم يدفعون قدرأ أقل من الضرائب من أولئك الذين يعملون بشكل قانوني، وبالتالي فإنهم لا يتمتعون بالخدمات بنفس الدرجة التي يتمتع بها غيرهم. ولكنهم في كثير من الأحيان لا يطالبون بها لجهلهم بها أو لصعوبة الوصول إليها. وهذا يعني أن الخسائر المالية الناتجة عن انخفاض الإيرادات الضريبية يجب تعويضها من خلال المدخرات الناتجة عن خفض الإنفاق العام (Chapple et al, 2010) ويبدو واضحاً تأثير المهاجرين غير الشرعيين على اقتصاد دول الاتحاد الأوروبي رغماً عن وصولهم إلى الخدمات العامة دون دفع نصيبهم العادل في الضرائب. ولكن يجب تدارك تقصيرهم في دفع الضرائب بعدم حصولهم على خدمات اجتماعية كاملة أسوة بغيرهم. ومهما كان تقييم الأمر اقتصادياً فإن دول الاتحاد الأوروبي باعتبارها دولاً مستقبلية تستفيد من مساهمة المهاجرين في اقتصادها، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على تقديم خدمات أفضل، ويسهم ذلك بشكل مباشر في تخفيف العبء على شركات التأمين. وحسب دراسة شركة تشنكير للتأمين الصحي، فإن المهاجرين قد خففوا من خلال مساهماتهم من أعباء شركات التأمين الصحي منذ 2012 بثمانية مليارات يورو (Info Migrants, 2020).

بناء على ما تقدم يمكن تلخيص مكاسب دول الاتحاد الأوروبي باعتبارها دولاً مستقبلية للمهاجرين في

النقاط التالية:

تستفيد دول الاتحاد الأوروبي من توفر عمالة وافدة، بعضها تقنية ماهرة في مجالاتها، لم تبذل دول الاتحاد جهداً في إعدادها وتأهيلها في معظم الأحيان، وتسد هذه العمالة عجزاً كبيراً في سوق العمل خاصة في القطاعين الزراعي والصناعي.

بقاء بعض الشركات التي لا يرغب مواطنو الاتحاد في العمل بها لأسباب اجتماعية أو لانخفاض الأجور فيها في سوق العمل. إذ أصبحت هذه الشركات تعتمد على المهاجرين وتوظفهم لقبولهم أجوراً

منخفضة ليقينهم بضعف مهاراتهم. وتسكب بذلك فوائد اقتصادية مهمة تبقيها منافسة في سوق العمل. يساهم المهاجرون في زيادة عدد سكان دول الاتحاد الأوروبي وحل مشكلة ارتفاع نسبة الشيخوخة بين السكان في دول الاتحاد التي تواجه مشكلة انخفاض معدل المواليد، وزيادة معدل المسنين، وبالتالي يعوض المهاجرون من الشباب النقص في القوى العاملة. يشغل المهاجرون الوظائف الشاغرة المتاحة، وتلك التي يقل إقبال المواطنون عليها. ويحسنون القدرة الإنتاجية، ويحافظون على النمو الاقتصادي، ويدفعون عجلة التقدم الصناعي والتنمية الشاملة. يساهم المهاجرون في الخزينة العامة لدول الاتحاد بالإنتاج تارة وبدفع الضرائب تارة أخرى، وبالتالي يقللون من حجم الإنفاق الحكومي على الرعاية الصحية والاجتماعية ونسبة الإعالة، والتي ترتفع طرديا مع نسبة الشيخوخة في المجتمع. ويقل بالتالي الضغط على خدمات ومرافق الرعاية الاجتماعية والصحية. يساهم المهاجرون الأفارقة في توسيع دائرة المجالات الثقافية لدول الاتحاد بإدخال رموز ثقافات افريقية متعددة تطفو ملامحها في المظهر العام أو الملبس والفنون الموسيقية والرياضة وغيرها، فتسهم بخلق مجتمع متعدد الثقافات، منفتح، إلى حد ما، على الآخر. ومن زاوية أخرى قد يؤثر العدد الكبير من طالبي اللجوء ومن المهاجرين غير الشرعيين على زيادة صرف الدولة المستقبلية على الخدمات الصحية والاجتماعية (معسكرات اللجوء، والإسكان، والمعونات المالية الشهرية لغير العاملين) والتعليمية والأمنية وغيرها. ومن ناحية أخرى تؤثر تحويلاته المهاجرين، على قتلها أحيانا، على اقتصاد الدولة المستقبلية والتي تصب في مكاسب المهاجر نفسه والدول المرسله. ومهما يكن الأمر فإن الدولة المستقبلية هي دائما المستفيد الأول.

خاتمة:

يبدو مما أن سياسات الهجرة في دول الاتحاد الأوروبي في طريقها إلى أن تكون أكثر مرونة وواقعية تجاه الهجرة غير الشرعية لحاجتها لليد العاملة التي تفتقر إليها لضعف نسبة المواليد فيها وارتفاع نسبة كبار السن. وإن فكرة الكل رايح في الهجرة منطقية إلى حد ما من ناحية نظرية، نسبة لأن الأطراف الثلاثة مستفيدة منها. ومهما غالينا في مكاسب الأطراف الثلاثة فهي في نهاية المطاف لن تكون متكافئة، وقد تغلب مكاسب طرف عن الآخر لأسباب عدة أهمها رؤية طرف الهجرة الأول نفسه (المهاجر) لهدف الهجرة، فكلما كانت استيطانية بلا رجعة ضعفت حينئذ مكاسب الطرف الثاني (الدولة المرسله) والتي خسرت في البدء رأس مال بشري. وقد تزيد مكاسب المهاجر على مكاسب الطرف الثالث في فترة ما قبل الحصول على عمل. وإن كانت بهدف الرجوع بعد تحقيق هدف معين، مادي على سبيل المثال، فإن نجاح مشروعها بالنسبة للطرفين الثاني والثالث مشوب بالمحاذير والعقبات، كالمخاطرة بالنفس في سبيل الوصول إلى دولة المهجر، والضغط النفسية التي يتعرض لها المهاجر فيها جراء تعلم لغة جديدة، والاندماج في المجتمع، والحصول على عمل يناسب قدراته. وفي هذه الحالة تقل مكاسب الأطراف الثلاثة. وفي معظم الحالات تأتي مكاسب الدولة المستقبلية دائما في المقدمة رغما عما قد تعانيه من مشكلات اندماج المهاجر في المجتمع الجديد، وتكاليف الخدمات والمعسكرات والتدريب وغير ذلك. وبصورة عامة فإن الهجرة المصنفة نظريا غير شرعية، هي بطبيعة الحال، تقنن بشكل أو بآخر للحاجة الماسة لها في دول الاتحاد الأوروبي أو بمسمى آخر الدول المستقبلية.

المراجع العربية:

- (1) أحمد، عمر يحيى (2015)، الهجرة غير الشرعية في القانون الدولي، مدونة دراسات الهجرة.
- (2) أطباء بلا حدود (2021)، التقرير الدولي عن أنشطة أطباء بلا حدود.
- (3) برقوم، مريم (2022)، الشراكة الأوروبيةمتوسطة وأثرها على المبادرات التجارية بين دول شمال إفريقيا والاتحادات الأوروبية خلال الفترة 2003- 2017، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، مجلد 8، العدد 2.
- (4) التقي، سالم إبراهيم (2012)، جرائم الاتجار بالبشر واستراتيجيات مكافحتها على الصعيدين الدولي والإقليمي، دار المتحدة للطباعة، الطبعة الأولى.
- (5) الحضري، يسين عبد الله الطيب (2021)، جغرافية السكان: مفاهيم واتجاهات، مكتبة الرشد، الطبعة الأولى، الرياض.
- (6) الأمم المتحدة (2020)، تقرير الهجرة في العالم، المنظمة الدولية للهجرة، جنيف، سويسرا.
- (7) حافظ، سحر مصطفى (2013)، الهجرة غير الشرعية: المفهوم، الحجم، والمواجهة التشريعية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية، جمهورية مصر العربية.
- (8) الزاندي، خليفة صالح (2018)، الهجرة الإفريقية غير الشرعية إلى أوروبا من منظور القانون الدولي والفقه الإسلامي: دراسة حالة ليبيا 2013- 2018.
- (9) المبارك، ياسر عوض الكريم (2008)، الهجرة غير المشروعة والجريمة، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، المملكة العربية السعودية.
- (10) ولزر، هارالد (2010)، حروب المناخ، ترجمة نبيل شبيب، دار السيد للنشر، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر، الطبعة الأولى، الرياض.

المراجع الأجنبية:

- (1) Bakhit, A.H., Hayati, O. (1995), The Hadendowa Salif: Successes and failures of indigenous cultural institutions in managing the food system. GeoJournal 36, 87-92
- (2) Bureau International du Travail (2004), Une Approach Equitable Pour les Travailleurs Migrants dans une economie Mondiales, conference Internationale, Geneve
- (3) Ibrahim, Fouad, (1984), Ecological imbalance in the Republic of the Sudan - with reference to desertification in Darfur, Druckhaus Bayreuth Verlagsgesellschaft, Bayreuther geowissenschaftliche Arbeiten, Vol.6.
- (4) ILO. 2021. Global Wage Report 2019/20. Wages and Income Inequality, Geneva
- (5) Stephen, Smith (2019), the Scramble for Europe: Young Africa on its Way to the Old Continent, Cambridge, UK, Polity Press.
- (6) The Charter of Fundamental Rights of the European Union, European Parliament, 2000 Official Journal of the European Communities.

- (7) United Nation, International Labor Organization “ILO” (2020), The migrant pay gap: Understanding wage differences between migrants and nationals
- (8) United Nation, International Organization for Migration (2021), Annual Report, C/113/INF/1/Rev.1
- (9) William, Zartman (1995), Introduction: Posing the Problem of State Collapse in: Collapsed States: The Disintegration and Restoration of Legitimate Authority Boulder. Websites
- (1) <https://www.bbc.com/arabic/world>.
- (2) <https://www.dw.com/ar>.
- (3) <https://www.msf.org/ar>.
- (4) <https://www.alkhaleej.ae>.
- (5) <https://www.infomigrants.net/ar/post>
- (6) <https://arabic.rt.com/society>.
- (7) <https://news.un.org/ar/story/2021/12/1090692>
- (8) Info migrants (2020).<https://www.dw.com/arA>
- (9) <https://www.migrationdataportal.org>
- (10) <https://ar.m.wikipedia.org/wiki>